

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الدولي للمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110113 030113 12-62358X (A)



البيان

ما فتى المجلس الدولي للمرأة، وهو منظمة ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتكلم صراحة، عبر تاريخه الطويل، عن جميع أشكال التمييز والعنف الموجهة ضد النساء والفتيات. ويبحث المجلس الدولي للمرأة باستمرار، بالتشاور مع المنظمات المنتسبة إليه، عن "أفضل الممارسات" في طرق الالتقاء.

وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مناحي الحياة أمر بالغ الأهمية في وضع حد لجميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.

وأى شكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات هو انتهاك جسيم لحقوقهن الإنسانية. وهو أمر مهين ويقلل الاعتداد بالذات. ويحدث في جميع أنحاء العالم في جميع الهياكل الاجتماعية سواء كانت النساء منحدرات، على سبيل المثال، من الشعوب الأصلية أو من ذوات الإعاقة أو كن من الفتيات الصغيرات أو النساء المسنات أو كن نساء فقيرات أو غنيات. ويأتي الجناة، أيضا، من خلفيات متنوعة.

والعنف ضد النساء والفتيات يمكن اتقاؤه. وتحقيقا لهذه الغاية، وبالشراكة مع المنظمات المنتسبة إليه، والمنظمات الأخرى المتفقة في الرأي، يعمل المجلس الدولي للمرأة على تمكين النساء والفتيات وتلقينهن حقوقهن. ويشكل التعرف على المؤشرات التي تشير إلى أن المرأة أو الفتاة عرضة للعنف وإقرار استراتيجيات لدرء هذا الخطر تجسيدا لمبدأ "أفضل الممارسات" الذي يدعمه المجلس.

وتثير الممارسات غير الإنسانية التي تتعرض لها الفتيات والشابات قلقا شديدا. وتمثل الشواغل الرئيسية الأربعة لمنظمتنا في ما يلي: تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وجرائم الشرف، والزواج المبكر القسري، ووآد البنات. وعلى الرغم من البرامج التعليمية والتشريعات، فإن التقدم بطيء في التغلب على هذه الممارسات. ومع زيادة تدفق المهاجرين والمشردين إلى الدول المتقدمة من الدول التي تُمارس فيها هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، أصبحت هذه الممارسات قضية عالمية. وتعمل المنظمات المنتسبة إلى المجلس الدولي للمرأة في الدول المتقدمة في شراكة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والحكومات والاجتمعات المحلية المتضررة لوضع حد لهذه الممارسات اللاإنسانية، التي تُمارس في بلدانهم.

ويعد توافر بيانات عالمية دقيقة عن وقوع العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وفعالية البرامج الوقائية أمرا ضروريا.

ويدعو المجلس الدولي للمرأة، من خلال المنظمات المنتسبة إليه والممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة، إلى توفير حماية كافية للنساء والفتيات الساعيات للإفلات من العنف. ويجب حث الحكومات على توفير مأوى للطوارئ مناسب لاستقبالهن، وتقديم الدعم مثل خطوط المساعدة الهاتفية أو عبر الإنترنت، وأيضا توفير برامج وقائية. وتحقق مجموعات المساعدة الذاتية/ المساعدة من الأقران قدرا كبيرا من الدعم للمرأة. وثبت أيضا أنها مفيدة للرجال لكبح العدوان.

وسعى للتغلب على العنف، يعترف المجلس الدولي للمرأة بالمنظور الجنساني والتمييز بصفتها الأسباب الجذرية للعنف. ولدى المجلس سياسات لدعم القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وصدر قرارٌ بالإجماع في جمعيته العامة التي عقدت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ يدعو إلى "حماية النساء والأطفال من الاغتصاب في حالات الكوارث وما بعدها، وفي حالات النزاع وما بعده". وتطبيقا لهذه السياسات، يجب تشجيع المنظمات المنتسبة للمجلس على حث حكوماتها على احترام مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتصرف وفقا لها ولخطط العمل التي تدعو إلى القضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وأيضا قرارات مجلس الأمن التي تناول قضايا النزاع وما بعد النزاع. وتُشجع المنظمات المنتسبة إلى المجلس على العمل مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، في شراكة مع الحكومات، لضمان ألا تترجم التوصيات إلى قوانين فقط وإنما يتم التصرف وفقا لها على نحو فعال.

ويشكل التعليم أداة هامة وقوية. فهو يمكّن النساء، ويعلمهن حقوقهن وكذلك الاعتداد بالذات. والمجلس الدولي للمرأة أيضا من دعاة أن يشمل التعليم الاحترام المتبادل والتعاون المشترك بين المرأة والرجل؛ وأن يشكل التعليم عنصرا أساسيا لتشكيل شراكات جديدة بالثقة.

ويدعم المجلس الدولي للمرأة، في تعزيزه المساواة بين الجنسين، المساواة في تقاسم المسؤوليات في رعاية غير القادرين على رعاية أنفسهم، مثل من هم في المراحل الأخيرة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي ألا يلقى على عاتق النساء والفتيات العبء الرئيسي لتقديم الرعاية. وربما تصاب المرأة نفسها بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة للعنف الجنسي.

إن حق جميع النساء والفتيات في الاحترام والعيش بكرامة وفي مأمن من الخوف من التمييز والعنف، هو حق من حقوق الإنسان.